إعادة إعمار غزة.. والتجربة العراقية

أ.د. علي السلمي

بدأ العرب يتحدثون عن إعادة إعمار غزة منذ بداية الهجمة العدوانية الإسرائيلية يوم 28 ديسمبر 2008، وكان هذا الموضوع على قائمة اهتمامات القمة العربية في كل من الدوحة والكويت. ثم دعت مصر إلى اجتماع للدول المانحة في شرم الشيخ انعقد منذ أيام وأعلن أن مجموع ما سوف تقدمه الدول المشاركة في الاجتماع سوف يبلغ 4.5 مليار دولار للعامين القادمين. ورغم عدم مشاركة إسرائيل في هذا المؤتمر، إلا أنها كانت الغائب الحاضر، فقد كان الجميع يتلمسون طريقهم إلى قضية مساعدة الفلسطينيين في غزة في الحدود الضيقة التي رسمتها إسرائيل وجعلتها شروطاً لموافقتها – وهي المعتدية – على إعادة بناء ما هدمته ودمرته. والغريب أن أحداً من المشاركين في مؤتمر شرم الشيخ لم يتطرق إلى تحميل إسرائيل مسئولية الدمار في غزة ومطالبتها بتحمل تكلفة إعادة بناء القطاع، بل كان الجميع يتمنون عليها أن تتفضل وتسمح بفتح المعابر وتيسير وصول المعونات ومتطلبات التعمير إلى غزة التي تحملت السعودية والكويت الجانب الأكبر من تكلفتها !

أمور تثير العجب في قضية الإعمار

إنه مما يثير العجب أن نسمع الآن عن ملايين الدولارات التي وعد المانحون بتقديمها لإعادة إعمار غزة بعد أن أعلنت إسرائيل منفردة قرارها بوقف إطلاق النار وفي الموعد الذي حددته يوم الثامن عشر من يناير الماضي، وقد عجزوا جميعاً عن إجبار إسرائيل لوقف

العدوان و إلزامها بقبول قرار مجلس الأمن رقم 1860 بالوقف الفوري لإطلاق النار. والذي يدفع إلى التعجب أن المانحين من الدول العربية عرضوا تقديم الأموال من دون أن يشترطوا التزاماً إسرائيلياً بعدم تكرار العدوان على غزة، وبدا وكأنهم يشترون سلاماً مشروطاً تتحكم إسرائيل في تحقيقه أو نقضه، كما يبدون وكأنهم يعتذرون عن عجزهم في صد عدوان إسرائيل وكبح أطماعها الاستيطانية وسلبها الوطن الفلسطيني بذلك الأموال التي وعدوا بدفعها .

إن الجانب الأكبر من تلك المليارات،التي أعلن عنها في مؤتمر شرم الشيخ، يأتي من الدول العربية وهي التي امتنعت عن تقديم العون والمساعدة للفلسطينيين في غزة طوال الفترة منذ فازت حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 التزاماً منهم بالحصار الذي فرضته عليها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وإسرائيل. كما امتنعت تلك الدول العربية عن التعامل مع حكومة حماس حتى قبل استيلاءها على السلطة وطردها عناصر فتح من غزة في 2007 ! لقد عانى الفلسطينيون معاناة شديدة بسبب الحصار الخانق على غزة منذ وصول حماس إلى السلطة، وبلغت خسائر الاقتصاد الفلسطيني عشرات المليارات من الدولارات من دون أن تفكر دولة عربية واحدة في التقدم للتخفيف من شدة تلك الأزمة القاتلة امتثالاً للسيطرة والعنجهية الإسرائيلية الأمريكية، ولكنهم الآن يسارعون في التبرع بالمليارات حين سمحت لهم بذلك الولايات المتحدة الأمريكية وربيبتها إسرائيل !

تساؤلات مشروعة

وتثير قضية المعونات من الدول المانحة لإعادة إعمار غزة عدداً من التساؤلات نطرحها ونحاول البحث لها عن إجابات.

أولاً، كيف ينسنى تحقيق أي عمل له معنى في إعادة إعمار غزة بينما إسرائيل تسيطر سيطرة كاملة على المعابر التي يمكن من خلالها أن تمر مواد البناء ومتطلبات التعمير إلى القطاع. وفي نفس الوقت تعلن إسرائيل صراحة أنها سوف تفرض رقابة صارمة على ما يمكن أن تسمح بدخوله إلى غزة، كما أنها تطالب المانحين من خلال الأمم المتحدة بتقديم قوائم تفصيلية لما سوف يتم إدخاله حتى تقرر السماح بما تشاء وترفض غيره، وقد يصل الأمر إلى ضرورة الحصول على موافقتها على مشروعات الإعمار كل مشروع على حدة. وفي جميع الأحوال تؤكد الدولة الصهيونية أنها لن تسمح بأي شيء تستفيد منه حركة حماس، وهو ذات الموقف الذي أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية في مؤتمر شرم الشيخ! لقد أعلن أولمرت رئيس حكومة تسيير الأعمال تعيين الوزير اسحق هرتزوج منسقاً لعمليات الإعمار مع الجهات الدولية وذلك وفق الشروط الإسرائيلية، وفي ذات الوقت لم نسمع أن الجانب العربي قد عين منسقاً يراقب كيف ستنفق الأموال التي قدمتها الدول العربية!

ثانياً، هل يستطيع الفلسطينيون الاطمئنان إلى صدق المانحين من الدول الغربية في تنفيذ وعودهم؟ ألا يثير القلق في جدية الوعود الأوروبية تلك المواقف المعادية لحماس التي يعلنها الرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية ورؤساء الوزراء البريطاني والإيطالي والأسباني

والنشيكي. لقد أعلن هؤلاء القادة الأمريكيين أنهم على استعداد لإيفاد قوات وتقديم مساعدات تقنية متقدمة لمنع حماس من الحصول على أسلحة عبر الأنفاق التي تربط غزة بمصر. إنهم مصرون على خنق حماس وإنهاء وجودها، متفقين في ذلك تماماً مع أمريكا وإسرائيل، وقد بادروا بزيارة إسرائيل عقب انتهاء مؤتمر شرم الشيخ ليطمأنوا أولمرت أن كل شيء تحت السيطرة وأنه لا أمل للعرب للمشاركة في لعبة إعمار غزة التي ستكون تحت السيطرة الغربية – أي الإسرائيلية –، وأن كل ما يملكه العرب هو تقديم الأموال من دون حتى أن يعلموا كيف سيتم التصرف فيها!

ثالثاً، كيف يمكن تفعيل قرارات المانحين بتقديم تبرعاتهم التي تقترب من خمسة مليارات دولار، بينما لا توجد آلية واضحة لتوصيل تلك الأموال إلى الفلسطينيين، بل وفي ضوء الالتزام الواضح منهم بأن دولاراً واحداً من تلك المليارات لن يصل إلى حماس وهي التي تحكم غزة فعلياً منذ يونيو 2007. لقد أعلن في مؤتمر شرم الشيخ أن إعمار غزة سوف يتم وفقاً للخطة التي وضعتها حكومة السلطة الفلسطينية في رام الله! ولا شك أنه أمر يثير الدهشة أن تتمكن وزارة التخطيط في حكومة سلام فياض من وضع خطة شاملة لإعادة تعمير غزة بينما تتحصن معلوماتهم عما جرى هناك فيما تنقله الفضائيات ووسائل الإعلام، ومن دون أن تتاح لخبراء تلك الوزارة زيارة غزة ومشاهدة ما جرى على الطبيعة، إلا أن تكون إسرائيل قد زودت السلطة بالمعلومات اللازمة لوضع خطة تفصيلية لإعادة بناء ما تم تدميره بواسطة الجيش الإسرائيلي!

رابعاً، كيف يمكن إعادة بناء البنية التحتية في غزة والمباني الحكومية ومساكن المواطنين ومرافق القطاع بينما إسرائيل لا تزال تواصل حصارها الخانق وتهدد كل يوم بمزيد من الغارات التي تدمر وتقتل المواطنين والعالم يشهد تلك المأساة الملهاة من دون أي محاولة لفرض ما يسمونه الشرعية الدولية لإلزام إسرائيل المعتدية بوقف عدوانها والالتزام بما توافق العرب على تسميته بالتهدئة؟ ولعل الكلمة التي ألقاها وزير الخارجية البريطاني في مؤتمر المانحين تعبر بقوة عن أهمية تهيئة الظروف المواتية لعملية الإعمار أن تتم وأن تجني الفلسطينيون ثمارها، حين قال " نحن نريد أكثر من مجرد التعهد بتقديم المساعدة، بل نجب أن نجد تلك المساعدات طريقها إلى غزة وأن تتسم بالاستدامة، وإلا فإن أسطورة التعمير والتدمير سوف تستمر وتتكرر".

خامساً، إن قضية إعمار قطاع غزة لا نجب أن ينظر إليها باعتبارها عملية ترميم وتشييد مادي، بقدر ما نجب أن تكون عملية إعادة بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني وإحياء قدراته ومقوماته الصناعية والزراعية، ومتطلبات التنمية من مرافق وخدمات. كيف بالله يتم الحديث عن إعمار غزة في الوقت الذي تسيطر إسرائيل على مصادر الكهرباء والوقود التي تحتاجها القطاع لتسيير أمور الحياة اليومية للمواطنين، ناهيك عن احتياجات الأنشطة الاقتصادية ؟ إن الإعمار الحقيقي هو التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني أن تكون له دولته الموحدة المستقلة ذات السيادة الكاملة، واحترام اختياره الديمقراطي لمن يحكمونه.

هل تتكرر مأساة إعادة إعمار العراق؟

إن قصة إعادة إعمار غزة تعيد إلى الأذهان قصة مشابهة لا تزال فصولها لم تنته حتى الآن. فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق في مارس 2003 ونجحت في تدمير البنية الأساسية للعراق وتفكيك قواته المسلحة وإحداث الدمار بكافة مقومات الوطن العراقي، فضلاً عن تمزيق أوصال الوطن وإذكاء الخلافات والصراعات بين طوائف الشعب العراقي من مسلمين سنة وشيعة، وعرب وأكراد. وبعد أن أطمأنت أمريكا وحلفاؤها إلى إنجاز التدمير الكامل للعراق، بدأ الحديث عن إعادة الإعمار الذي كان مجالاً لسلب أموال البترول العراقي وإهدارها من دون تحقيق إي إعمار له قيمة. وكما يؤكد تقرير"مكتب المحاسبة الحكومي " GAO الأمريكي والصادر في يناير 2008 أن الحكومة الأمريكية قدمت ما يزيد عن أربعين مليار دولار منذ 2003 لإعادة الإعمار ولكن ما تحقق عن هذه المليارات من الدولارات هو محل شك.

وكما يجري الآن فيما يسمى التحالف الدولي لإعادة إعمار غزة، فقد جرى مثيله بالنسبة للعراق حين عقد مؤتمر مدريد يومي 23 و24 أكتوبر 2003 بحضور ممثلين لأكثر من خمسة وعشرين دولة، وتم تجميع تبرعاتهم لإعادة إعمار العراق ووضعت تحت تصرف الأمم المتحدة والبنك الدولي ليتوليا عمليات الصرف. وبرغم بعض النجاح الذي حققته الإدارة الدولية لعمليات إعادة الإعمار، إلا أن مشاكل كثيرة واجهتها منها الفساد الواسع النطاق، ونقص التمويل عن الوفاء بمتطلبات الإعمار، وقصور التنسيق بين مختلف الجهات والمنظمات الدولية من جهة وبينها وبين الجهات المحلية المشاركة في جهود الإعمار. لقد بدأت عملية

إعمار العراق تحت سيطرة سلطة التحالف المؤقتة ، ثم انتقلت إلى الحكومة العراقية بعد 28 يونيو 2004 . وقد توزعت مسئولية إدارة الأموال المخصصة لإعمار العراق بين الحكومة العراقية [المقابل لها سيكون السلطة الفلسطينية في حالة غزة]، وجهات غير حكومية متعددة . كما يتم إدارة الأموال الموضوعة تحت ولاية الأمم المتحدة عن طريق وكالاتها المختلفة مثل وكالة الصحة العالمية، اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية "اليونيدو" .

وقد أوضحت هيئة الإذاعة البريطانية BBC عبر إذاعة راديو 4 يوم أول فبراير 2005 أن ما يقرب من 9 مليار دولار من أصل 20 مليار دولار تمثل حصيلة إيرادات البترول العراقي قد فقدت ولم يتمكن مراجعو الحسابات أن يجدوا كيف وأين أنفقت. واتجهت الشبهات إلى سلطة التحالف المؤقتة CPA التي لم تحسن إدارة تلك الأموال وشاب الفساد عملياتها . وجاء في الخبر كمثال على الفوضى والإهمال في حفظ أموال العراقيين، أن مفتاحاً لخزينة تحوي ملايين الدولارات وجد في حقيبة ملقاة في أحد مكاتب سلطة التحالف. كما يضرب مثال لحالات الفساد أن المقاولين كانوا يدفعون الرشاوى لأعضاء سلطة التحالف المؤقتة ويحصلون في المقابل على قيمة عقود لمشروعات وهمية لم تنفذ. ومن أهم صور الفساد في مشروعات إعادة إعمار العراق تلك العقود الهائلة التي حصلت عليها بالأمر المباشر شركات المقاولات الأمريكية الكبرى مثل هاليبرتون وبكتل . وقد أثبت مراجعو الحسابات في البنتاجون أن هاليبرتون قد حصلت على ما يزيد عن 263 مليون دولار من دون وجه حق في عمليات إعادة بناء البنية التحتية لحقول البترول العراقية.

ويعتقد البعض أن تكلفة إعادة إعمار العراق كانت ستخفض بنسبة هائلة لو أسندت عقود المشروعات إلى شركات عراقية بدلاً عن الشركات الأمريكية! وفي تقرير BBC المشار إليه أن الشركات الأمريكية اعتادت تكوين شركات وهمية وإصدار فواتير مزورة بمطالبات مالية باهظة يتم الحصول عليها من أموال إعادة الإعمار من دون وجه حق، وفي المقابل كان بعض المسئولين في سلطة التحالف يحصلون على رشاوى وصلت إلى مئات آلاف الدولارات نقداً.

ما أشبه الليلة بالبارحة!

إن إصرار الدول الغربية المانحة على أن تكون السلطة الفلسطينية ممثلة بمحمود عباس هي الطرف الفلسطيني في عمليات إعادة إعمار غزة، وموافقة الدول العربية على ذلك القرار، يذكرنا بقصة مشابهة حين وافقت كل من فرنسا، المانيا، اليابان وهيئة المعونة الأمريكية USAID وغيرهم في أوائل يوليو 2005 على تخصيص مبلغ 3 مليارات دولار للمساهمة في إعادة بناء غزة وأسند الإشراف عليها شيمون بيريز نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت ومن الجانب الفلسطيني محمد دحلان الوزير في حكومة عباس آنذاك!!! وطبيعي أن نتيجة تلك الجهود معروفة، فهل تتكرر القصة ذاتها مع مشروع إعادة إعمار غزة موديل 2009!

أ.د. علي السلمي عضو الهيئة العليا لحزب الوفد

نشرت في جريدة الوفد 2009/6/3